مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا مجلد09 عدد 01جانفي 2026 ص ص360-392
ر ت م د (ISSN): 2602-618X / ر ت م د إ (E-ISSN): 2710-8031

التمدد الاستيطاني في مستعمرة لاموريسيار (تلمسان) 1858-1896 الجذور والنتائج

The settlement expansion in the Lamoricière colony (Tlemcen) 1858-1896 the roots and the consequences

أوسليم عبد الوهاب♦

جامعة ابن خلدون-تيارت ouslimabdelwaheb@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/12/12 تاريخ القبول: 2026/01/20 تاريخ النشر:2026/01/31

الملخص باللغة العربية: رافقت الإدارة الاستعمارية القرية الاستيطانية لـ: "لاموريسيار" ما بين 1858-1896، وذلك في تطورها الإداري و الاقتصادي، والاجتماعي، حيث تحولت إلى سلة غذاء حقيقية في إقليم "تلمسان «، خاصة ما له علاقة بزراعة الحبوب، والخضر، والكروم، وتربية المواشي، وتحويل الحلفاء، كما تم تعمير القرية بمئات من المعمرين الذين اصبح عددهم نهاية القرن التاسع عشر يزيد عن 1000نسمة، وما بين 1875-1884 ترقّت "لاموريسيار" فيها لتصبح بلدية مختلطة ثم كاملة الصلاحيات . تزايد نفوذ المعمرين بالقرية فقد اشتهر منهم "كورتو courtot "رئيس المجلس البلدي، "أوبريمAubrim "، فرونتيFronty ، "قوميGoumet " ، "جيرارGerard "، "سوكورجونSecourgeon "، "برنارBernard "، و"بيتريpittray "، وغيرهم، الذين أصبحوا يوجهون سياسة المعمرين في القرية . مثلت مصلحتي الدومين (أملاك دولة الاستعمار) ومصلحة الاستعمار، أبرز أذرع الاستيطان الأوروبي في القرية، بما قدمته لمستوطنيها من اوعية عقارية، تمّ سلبها من القبائل المجاورة كـ:"أولاد ميمون، "و"بنى سميّل "، بالإضافة إلى سياسة متساهلة، وكريمة مع مستوطنيها فيما يخص عقود الامتياز، ما زاد من جشع المستوطنين خاصة بعد إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة، حيث أرادوا سلب مزيد من الأراضي تحت مسمّى التوسعة الاستيطانية الثالثة لـ: "لاموريسيار " بعد تحقيقهم للأولى، والثانية، ولو أنهما كانتا في نطاق محدود . نشطت جهود المستوطنين من خلال المحافظ المدني، ثم المتصرف الإداري، فالمجلس البلدي، وبالخصوص ما بين 1881-1896، حيث كانت موجهة نحو قضم مزيد من أراضي القبائل العربية، التي لم يبق منها إلا النزر القليل، بل تعدى ذلك إلى الاهتمام بالعقارات الفلاحية الواسعة الخاصة بالأوروبيين الذين لا يتعاطون الفلاحة، كممتلكات المستوطن "بيلار " pillard، و"سوكورجون. Secourgeon "حاول المستوطنون الضغط على الإدارة

♦ المؤلف المرسل

الاستعمارية في عمالة وهران ، بل و على الحكومة العامة نفسها من خلال وسطاء سياسيين ، من اجل الاستفادة من ممتلكات" سوكورجون "، محاولين تطبيق قانون المنفعة العامة عليها ، قبل التفكير في شرائها من طرف المجلس البلدي لـ "لاموريسيار" لكن بثمن تفضيلي.

الكلمات المفتاحية: لاموريسيار ؛ سوكورجون ؛ كورتو ؛ المجلس البلدي لـ لاموريسيار ؛ بنى سميّل.

Abstract: The colonial administration accompanied the settled village of " Lamoriciere " between 1858-1896 , and this was in its administrative , economic and social development which led to become the real food basket to all the territory of Tlemcen ; especially things with a close relation with wheat production , vegetables , wine growing , domestic animals, halfa transformation . Hundreds of colonists were appointed in the village and whose number reached by the end of the 19th century more than 1000 inhabitants. And between 1875- 1884 , Lamoricière village was upgraded to become a mixed municipality and after to a complete prerogative one . The colonists' influence and pressure grew in the village and the most famous one was " Courtot" the mayor , Aubrim ,Fronty , Gourmet ,Gerard , Secourgeon , Bernard and Pittray and others who became the ones who directed the colonists' policy in the village . The two services (the domain : the properties of the colonist state and the colonialism service) the most famous and strongest shields of the European settlement in the village , fo having provided the colonists' lands taken from the neighbouring tribes such as "Ouled -Mimoun" and "Beni-Smail" ,In addition to the soft policy and the generosity which led to more and more greediness of the colonists and mainly after the proclamation of the third French republic , as they wanted to take by force more lands under the name of the third colonist expansion of "Lamoriciére"after succeeding in the first and the second ones although they were in a limited area .The colonists' efforts were motivated under the supervision of the civil governor , the administrator and the municipality council especially between 1881-1896 which were oriented to take more and more lands from Arab tribes from which lasted only few ones ; but it exceeded to the large agrarian lands mainly concerning the Europeans who were not interested with agriculture ; for example the properties of the

colonists "Pillard" and "Secougeon" . The colonists administration in Oran district , but as well on the general government itself through political mediators for the sake of benefiting of "Secourgeon Properties" trying to apply the general benefit law on them before thinking of buying them by the municipality council of Lamoricière but at a preferential price .

Keyword: Lamoricière ; Secourgeon ; courtot ; Municipality Council of Lamoricière ; beni- semail.

مقدمة:

تبعا للقرار الإمبراطوري الصادر بتاريخ13أكتوبر 1858 ، تمّ إنشاء مركز استيطاني أوروبي جديد بريف " تلمسان " تحت مسمّى" أولاد ميمون" ، بوعاء عقاري أوليّ قدّر بـ :1051 .78.00 هكتارا ، ليتّخذ هذا المركز بعد عشر سنين ونيّف على صدور ذلك القرار ، تسمية "لاموريسيار "Lamoricière.

أصبح هذا المركز مطمحا لعديد الأوروبيين المغامرين ، والمهاجرين ، والباحثين عن فرص التربّح ، خاصة بعد ما ألفوا العيش فيه ، ولمسوا به نِعمتَيْ الأمن ، والاستقرار ، وتكيفوا مع طبيعة مناخه . رغم أن القرار الإمبراطوري سالف الذكر كانت من أولوياته توطين خمسين(50) عائلة أوروبية إلا أن هذا الأمر لم يتحقق ، لأن تعمير مركز " لاموريسيار "قد سار بوتيرة بطيئة حتى السنوات الأولى لما بعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ، وكان لابد من انتظار الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى تزداد الوتيرة سرعة .

أصبح مركز" لاموريسيار" في منطقة "تلمسان"قطبا زراعيا وتجاريا ذا شأن ، خاصة في إنتاج المحاصيل النباتية ، وتربية الثروة الحيوانية ، وإنتاج بعض المواد الأولية كالأخشاب ، بالإضافة إلى كونه مركز تجميع لمادة الحلفاء . تمتع المستوطنون الأوروبيون فيهبعد أكثر من عقد على إنشائه بالرخاء الاقتصادي ، كما تحقّقت لعدد منهم الدرجة الاجتماعية المرموقة ، والثروة المالية ، والعقارية في بضع سنين ، من أمثال عائلة "كورتو"courtot ، "أوبريم"Aubrim ، فرونتىFronty ، " قومي "Goumet ، "جيرار" Gerard ، "سوكورجون"Secourgeon ، "برنار"Bernard ، و"بيترى"pittray ، الذين أصبحوا جراء ذلك ، وذَودا عن مصالحهم المشتركة ، يخاطبون الإدارة الاستعمارية كممثلين شرعيين عن بقية المستوطنين .

أصبح المستوطنون الأوروبيون في ظل تزايد عددهم بالمركز مع نهاية القرن التاسع عشر ، يضغطون بقوة على الإدارة الاستعمارية بين الحين والآخر

مـن أجـل القيـام بتوسـعته ، مـن خـلال إيجـاد أوعيـة عقاريـة أخـرى تتناسـب والتطـور الحضـري الـذى عرفـه ، والتفكيـر فـي مخرجـات تنمويـة جديـدة أساسـها الاسـتغلال وبأقصـى طاقـة ، لأراضـي القبائـل الجزائريـة المجـاورة كـ: "أولاد ميمـون" ، و"بنـى سـميّل" ، رغـم مـا تعرضـت لـه مـن اسـتنزاف فـي السـابق ، لا بـل التفكيـر حتـى فـي التوسـع علـى حسـاب بعـض الممتلكـات الأوروبيـة الكبـرى المعطلـة بـالمركز ، التـي أرادهـا المسـتوطنون الأوروبيـون فـي " لاموريسـيار " ، إمّـا بـانتزاع ملكيتهـا لأجـل الفائـدة العامّـة ، أو بالتراضـي مـع أصـحابها ، و ذلـك منـذ تأسـيس المركـز الاسـتيطاني سـنة 1858 ، وحتـى تعبيـر المجلـس البلـدي عـن رغبتـه فـي شـراء ممتلكـات "سوكورجون "سنة 1896.

أمـا الإشـكالية العامـة التـي سـنطرحها سـتكون كـالآتي: مـا مـدى توجيـه المسـتوطنين للسياسـة الاسـتيطانية الاسـتعمارية فـي مركـز " لاموريسـيار " و فيمـا تمثلت مطالبهم بالتمدد و الاستيطان ما بين 1858- 1896؟

1 - كرونولوجيـا اسـتقرار المسـتوطنين الأوروبيـين بـ:" لاموريسـيار" وأحوالهم الصحية و الديموغرافية 1858-1883

وصـف تقريـر اسـتعماري أوائـل المعمـرين الأوروبيـين الـذين اسـتوطنوا مسـتعمرة " لاموريسـيار" ، بـأنهم كـانون كلّهـم مـن الفلاّحـين البسـطاء المُكـدّين مُسـجّلا :« القريـة فـي طريقهـا نحـو التعميـر منـذ 1858 (...) وأنّـه يوجـد بهـا حاليـا 68 أوروبيـا ، مـن بيـنهم 25 رجـلا ، و 16 امـرأة» [1] . رغـم ذلـك فـإن بدايـة اسـتقرارهم بالجهـة لـم تخـل مـن بعـض المعوقـات ، التـي أوجَـدها ذلـك الاحتكـاك الأوّل للسـاكنة مـع الإقلـيم ، كانـت قـد أشـارت إليهـا دراسـة رسـمية سـنة 1877 مسـجّلة :« إنّ السـنوات الأولـى كانـت صـعبة التّحمّـل مـن طـرف الكولـون ، لأنّ استصـلاح الأراضـي التـي كانـت أغلبهـا مسـتنقعات قـد أدّى إلـى انتشـار الحمّـى الخطيـرة ، و التـي أعطـت البلد سمعته غير الصحّية »[2] .

غيـر أن بعـض المتغيـرات الديموغرافيـة الإيجابيـة التـي رصـدتها دراسـة ديموغرافيـة اسـتعمارية ، قـد سـاهمت إلـى حـد كبيـر فـي تعميـر المركـز ، ولا سـيما حركيـة المهـاجرين الاسـبان . فقـد أدى تواجـد أفـراد مـنهم بالإضـافة إلـى بعـض الأسـر الفرنسـية الأولـى التـي اسـتوطنت الجهـة ، إلـى تمـازج مـن خـلال الـزواج لهـذين

[1]- Anom, 1M, Boite N°03, Rapport d'ensemble sur le service de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen, 1858-1859, Tlemcen 16-06- 1860.
[2]- Anom ,2M, Boite N°88, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Le Commissaire Civil, Lamoricière 01-03-1877

المكـونين« مـا أدى إلـى نشـوء جـنس متـأقلم ، وصـلب ، والـذى يسـعى لأن يكـون المعادل ، أو حتّى الأكبر من حيث مفهوم التكاثر من أصل متروبولي »[3] .

مثّلـت أيضـا سـنة 1873 فارقـا مهمـاً فـي تعميـر " لامويسـيار " ، حيـث يكـون مجـيء عائلـة إسـبانية للاسـتقرار بـالمركز مـن أجـل اسـتغلال الحلفـاء ، قـد شـجّع أسـرا أخـرى علـى الحـذو حـذوها ، وفـي أقـل مـن سـتّة أشـهر ارتفـع عـدد السـاكنة إلـى 200نسـمة[4]. اهتمّـت الإدارة الاسـتعمارية الفرنسـية بدراسـة نمـو سـكان " لامويسـيار" ، وبصـحّتهم ، حيـث أكّـدت دراسـة علـى أنّـه خـلال العشـرية 1873-1883ارتفعـت المواليـد عنـد المسـتوطنين بصـورة ملحوظـة ، مـع انخفـاض محسـوس لنسـبة الوفيـات ، بـل أصـبح العـيش بـ:" لامويسـيار" صـحيّا لدرجـة أنّـه لـم يظهـر أيّ وباء مهدّد للجزائريين ، أو للأوروبيين منذ أكثر من عشر سنين[5] .

تمتعـت مـن جهـة أخـرى الطائفـة اليهوديـة بالجنسـية الفرنسـية ، ويهوديـة العقيـدة ، وعلـى هـذا الأسـاس تـم تحديـد عـدد أفرادهـا سـنة 1883 بـ: 74 ، واسـتثنى الإحصـاء بـاقي اليهـود المتواجـدين بـالمركز كـونهم مجـرد أجانـب ، والحقيقـة كـل الحقيقـة أنّ عـدد اليهـود المتجنّسـين بـ:" لامويسـيار" ، كـان أضـعف مـن أن يقـارن فـي إقلـيم" تلمسـان" مـع مراكـز اسـتيطانية أخـرى كـ: "مغنيـة" ، أو" ندرومـة" ، وعلـى الرغم من ذلك ، كان لليهود في " لامويسيار" وجود اقتصادي [6].

رافقـت الإدارة الاسـتعمارية مسـتوطنيها صـحّيا ورأت فيـه عامـل اسـتقرار للمركـز. وعلى العموم فقد عرفت حالتهم الصحية تحسنا ملحوظا خاصة مع السنوات الأولى لتطبيق النظام الجمهوري ، عندما وفّرت الإدارة الاستعمارية في سبعينيات القرن التاسع عشر طبيبا تابعا لـ: "مصلحة الاستعمار" (Service De la colonisation) يسكن بالجهة ، ويَخدُمُ أيضا القرية الملحقة لـ :"عين فزه".[7] كان على الطبيب بطلب من الإدارة الاستعمارية ،

---

[3]- Anom ,1M, Boite N°7, Rapport Dressé par le Docteur Voullemier sur la Salubrité de la circonscription médicale de Lamoricière, en réponse à la circulaire de Mr le préfet en Date du 08 sep 1883, Lamoricière 01octobre1883.

[4]- Anom ,2M, Boite N°88, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen, Le Commissaire Civil, Lamoricière 01 -03-1877

[5]- Anom , 1M, Boite N°7, Rapport Dressé par le Docteur Voullemier sur la salubrité de la circonscription médicale de Lamoricière , en réponse à la circulaire de Mr le préfet en Date du 08 -09-1883, Lamoricière 01octobre1883.

[6]ينظر: Anom , 3u, Boite N° 2, Consistoire israélite de la circonscription D'Oran, Rapport au préfet du membre délégué pour le président absent du consistoire, Oran 10-08-1883.

[7]- Anom ,2M, Boite N°88, le commissaire civil, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Lamoricière 01-03-1877 كانت

صياغة تقارير دورية عن الأحوال الصحية للساكنة الجزائرية والأوروبية بـ:" لاموريسيار" ، ومتابعة الأمراض ، والأوبئة ، ودراسة تأثير ذلك على النمو السكاني ، مثال ذلك التقرير المستفيض الذى أعدّه سنة1883 الطبيب "إيميل فولوميي Emile Voullemier "[8].

وقف تقرير الطبيب " فولوميي" عند بعض الاستثناءات منها ، سهولة علاج المستوطنين الأوروبيين الآخرين من حمى"الملاريا" ، امّا ما تعلّق بصحة المهاجرين الإسبان ، فقد كانوا أكثر المستوطنين الأوروبيين هشاشة على المستوى الاجتماعي ، والأكثر تعرضا للحمى مع نهاية القرن ، وذلك راجع حسب ما سجّله التقرير « لسوء تغذيتهم ، وحاجتهم للملابس ، والمساكن اللائقة »[9] .

كان يعني هذا أنّ عدد سكّان المركز قد تضاعف بأكثر من أربعة عشر مرّة ، وكان بحاجة إلى جهود إضافية من أجل مرافقة هذا العدد اقتصاديا. وعلى أي حال فقد قفز عدد المستوطنين من الأجانب و من الفرنسيين بـ: " لاموريسيار" ، ليصل حدود الـ: 1100 نسمة حسب تقدير يعود لبداية سنة 1889 ، أقرب إحصاء لدينا في نهاية القرن التاسع عشر ، على أن الإدارة المحلية كانت قد أحصت 926 نسمة قبل أقل من ثلاث سنوات ، أي أن نسبة الزيادة السكانية قد قاربت الـ: 16[10].

2-رعاية أمن المستوطنين بـ:" لاموريسيار" من خلال تقريرين أمنيين استعماريين 1877 و 1888

أخذ هاجس الأمن داخل "لاموريسيار" حيّزا هاما من انشغالات الإدارة الفرنسية المحلّية ، حيث أثار المحافظ المدني للمركز تلك المسألة سنة 1877 ،

جريدة "المبشر" الاستعمارية قد أشارت إلى أن وقع الحمّى على السكان كان كبيرا خلال الثلاثي الأخير من سنة 1875، فقد مسّت الأوروبيين من ساكنة إقليم "لامويسيار -أولاد ميمون" كما الجزائريين. ينظر : . Le Mobacher, 12 Novembre 1875

[8]-تضمّن التقرير الطبي والديموغرافي أربع صفحات ، مع ملاحظة هامة تخص الشكل ، فقد كتب بخط رديء للغاية. ينظر:

Anom ,1M, Boite N°7, Rapport Dressé par le Docteur Voullemier sur la Salubrité de la circonscription médicale de Lamoricière, en réponse à la circulaire de Mr le préfet en Date du 08 sep 1883, Lamoricière 01octobre1883.

[9]- Ibidem.

[10] -ينظر:

Anom ,2M, Boite N°88, Tableau statistique Résumant le Résultat des études prescrites par les circulaires gouvernementales des 03 et 19 novembre 1888, En vue d'aides au développement des anciens centres, Dressé par le maire Courtot , Lamoricière 28-01- 1889.

في معرض دراسة تاريخية ، واقتصادية ، وتنموية ، أما الثّانية فقد كانت دراسة أمنية محضة كان قد أجراها المجلس البلدي سنة 1888. ركّزت الدراستان على حدثين أمنيين عرفهما الجنوب الغربي الجزائري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثورة " أولاد سيدي الشيخ " و ثورة" بوعمامة " ، وكان التخوف من أن تصبح مستعمرة "لاموريسيار" امتدادا جغرافيا لهما. جاء في تقرير المحافظ المدني سنة 1877 أن الامتحان الصّعب الذي تعرّض له المستوطنون الأوروبيون ، هو اندلاع ثورة " أولاد سيدى الشّيخ " ، ووصول تأثيراتها إلى قرية" سيدى على بن يوب " القريبة من المركز الاستيطاني ، والتي أبيد جزء من ساكنتها الأوروبية حسب التقرير دائما ، وكان بالإمكان أن تلقى " لاموريسيار"المصير ذاته لولا وصول النجدة في الوقت المناسب .

نشأت عن ذلك حالة من الهلع وسط السكّان الأوروبيين ما دفع بعدد مهمّ منهم إلى الفرار من المركز ، وتصفية أملاكهم العقّارية بأسعار رمزية ، فبعد أن كان عددهم قبل الانتفاضة مائتي نسمة ، لم يتبق منهم مع سنة 1872 إلا ثمانين نسمة فقط [11]. اما التقرير الأمني لسنة 1888 الذي أُعدّ في أعقاب اندلاع ثورة " بوعمامة " ، فقد حاول الإجابة على فرضيتين أمنيتين إذ تمّ افتراض « أن يُقدِمَ على الانتفاضة عامّة ، وأعيان الجهة من قبائل" أولاد ميمون " ، و" بني سميّل " ، أو أن يُعطَى الإعلان من خارجها ، وهذا سيترك أهالي البلد غير مبالين ، أو متردّدين »[12] .

أكّدت الدراسة فيما يخصّ الفرضية الأولى أنّه بالإمكان أن يشكّل هذا مفاجأة للمركز ، قد يتسلل من خلالها بعض الخيّالة العرب ما لم يتمّ كَشفُ أمرهم عند إقليم "بنى سميّل" ، فيواصلون السّير ليلا قاطعين بذلك الثغور الموجودة ما بين " القور" ، و" سبدو ". لكن عادت الدراسة لاحقا لتسجّل أنّ أيّ انتفاضة لا تأتى دون علامات مسبقة ، أمّا فيما يخص الفرضية الثّانية فإنّ عنصر المفاجأة سيكون مستحيلا [13].

---

[11]-ينظر :

Anom ,2M, Boite N°88, Le Commissaire Civil, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen, Lamoricière 01-03- 1877.

[12]- Anom ,2M, Boite N°88, Arrondissement de Tlemcen, commune de Lamoricière, Rapport sur la question de Défense du village de Lamoricière Au Cas D'un Danger plus ou Moins Général, le Maire Courtot , lamoriciére23 -12-1888.

[13] -Ibidem.

فكّرت الدراسة الأمنية في الحلول الوقائية الممكنة في حالة التعرض إلى هجوم ، مستفيدة من تواجد بعض مزارع الأوروبيين خارج " لاموريسيار" ، فوجدت أنّ أهمّ إجراء يمكن القيام به في تلك الحالة هو :« إنشاء مَلجأ مُحصّن ، ومُجهّز بكُوّةٍ للرمي(RéduitGarni de Meurtrière) ، مَحمِيٍّ من الاقتحام ، تسكنه عائلة بوادي " بنى سميّل " ، والتي في الوقت المناسب ستعطى الإنذار للقرية ، من خلال إنذار مزارع" فرونتى "Fronty ، " باستوريل "Pastourel ، " دولوز "Deuleuze ، " كولاردو "Colardot ، و" كورتو إليزى EliséeCourtot "[14].

رأت الدراسة الأمنية أنّ الحفاظ على الماء المستجلب لـ: " لاموريسيار" على بعد ألفين وخمسمائة متر ، والذى كان يُجمع داخل مَشعَبٍ (Regard) ، ويمر نحو القرية عبر قنوات من الحديد المصبوب ، لا يقل أهمية عن أرواح الساكنة الأوروبية ، فقد يلجأ الثوّار الجزائريون إلى تخريب قنواته ، أو تسميم مياهه ، وحتى لا يحدث أيهما كان من الواجب تأمين هذا الأخير ، من خلال « تحويل المَشعَب إلى خزّان ماء (château d'eau) ، متاح فقط لحارس المياه ، والذى يعلوه طابق برج يُستخدم كسكن له»[15] .

أمّا داخل المركز فكان لا بدّ من تسخير الكنيسة ، والمباني الأخرى القريبة من بعضها البعض ، كالبلدية ، والمدرسة ، ومحكمة الصّلح ، ومبنى التّلغراف ، وثكنة الدّرك ، لإيواء أوروبي المزارع المعزولة ، كون تلك المباني آمنة ، فقد روعي في بنائها أن تكون محزّزة ما سيصعّب على المهاجمين إحراقها ، كما جاء في سياق الدراسة [16].

لم تستثن الدراسة الأمنية الإشارة إلى موضع ثكنة درك " لاموريسيار" الذى كان مؤقّتا حتّى سنة 1877 ، كما كان موقعها بعيدا عن القرية ما جعلها نقطة أمنيّة سّوداء داخل المركز ، ولم تَعُد باعتراف من المحافظ المدني ملائمة للنّشاط المنوط بها [17].لهذا الغرض تمّ الشّروع نهاية سنة 1882 في بناء ثكنة جديدة تتوسّط " لاموريسيار" ، يكون قد استكمل بناؤها في الغالب قبل نهاية

---

[14] Ibidem.
[15] Ibidem.
[16] Ibidem.
[17]-ينظر : ,Anom ,2M, Boite N°88, le commissaire civil, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Lamoricière 01-03-1877.

سنة 1888 ، لهذا فإن الدراسة الأمنية الثّانية لم تتطرق إليها ، بينما تمّ تحويل أرض البناء الخاصة بالثّكنة السابقة نحو مشاريع حضرية أخرى [18] .

وبالعودة إلى مسألة تأمين المياه وافق المجلس البلدي على هذا المشروع بالتنسيق مع المراسيم الاستعمارية ، وقدّم لذلك ملفّا وافيا تضمّن رسوما هندسية. أماطت دراسة الغلاف المالي التقريبي لإنجاز هذا المشروع ، والإنشاءات المرتبطة به ، عن مخصّص مالي لا يقل عن ثمانية آلاف فرنك فرنسي [19] . بقيت الإشارة إلى أنّ أكثر الحلول الأمنية تطرّفا والمتبناة من طرف ذلك المجلس ، كانت تحويل جزء هام من معمّريها وقت الضّرورة إلى ميليشيات مسلّحة ، يتحمل فيها الدرك الفرنسي مسؤولية تسليحهم واشتُرِطَت الحاجة المطلقة في ذلك ، غير أنّ الدراسة لم تحدد سقف المهام المنوطة بتلك الميليشيات ، واكتفت بتوصية أخيرة هي : توفير مائة بندقية ، وعشرة آلاف خرطوشة رصاص للمركز الاستيطاني لـ:" لاموريسيار" [20] .

لحسن الحظ لم تكن كل تقارير المسؤولين الاستعماريين عدائية ضد الجزائريين ، فقد خرج تقرير المتصرف الإداري لـ : " عين فزه "عن المألوف ، وقد رأى ما عَمِي المجلس البلدي لـ : " لاموريسيار" عن رؤيته ، خاصة وأن سكان الجهة لم ينظموا إلى ثورة" بوعامة " مفضلين البقاء على الحياد ، على الرغم من العدوان الاستيطاني الصّارخ على عقارهم فقد أشار مطمئنًا في تقريره: « أهالي الجهة مزارعون مُكدُّون مسالمون ، ومرتبطون كلّيّا بالأرض » [21]

3-"لاموريسيار " مستعمرة زراعية مع النصف الثاني من القرن 19

ساهمت ثلاثية "لاموريسيار" المتمثلة في خصوبة التربة ، والبيئة السليمة ، ووفرة المياه ، في تحوّل هذه الأخيرة إلى مستعمرة زراعية في زمن قياسي ، وهو ما أجمعت عليه التقارير الرسمية خلال العهد الإمبراطوري وحتى

---

[18] ينظر :
Anom ,2M, Boite N°88,Plan Du Territoire Actuel De Lamoricière ,et de L'agrandissement Projeté,16 -12-1882.

[19] ينظر-: Anom ,2M, Boite N°88, Arrondissement de Tlemcen, commune de Lamoricière, Rapport sur la question De défense du village de Lamoricière au Cas D'un danger plus ou Moins Géneral , Dressé par le Maire courtot, Lamoricière 23-12-1888

[20] Ibidem.

[21] Anom ,2M, Boite N°150, Département D'Oran, Arrondissement De Tlemcen, Rapport De L'administrateur de La Commune Mixte D'Ain Feza , Ain Feza 01-07-1888.

بعد زوال ذلك النظام ، مثال ذلك تقرير سنة 1860 الذى أشار إلى: «أنّ قرية أولاد ميمون (لاموريسيار) تمتلك مستقبلا جيدا كمركز زراعي».[22]

لم يغفل أوائل من عمّر القرية من الأوروبيين ، و لا الإدارة العسكرية الاستعمارية معايير الجمالية ، والبيئة الحسنة داخل القرية الجديدة ، بدليل مئات الأشجار التي تمت غراستها عامين فقط على صدور مرسوم التأسيس ، حيث وصفها تقرير استعماري بقوله :«تمّ غرس 258 شجرة من طرف "مصلحة الهندسة " على الطريق التي تجتاز القرية ، وأرصفة الشوارع ، ما تمّت غراسته من طرف المعمرين قليل جدا لكن مُعتَنَى به» [23].

لم يخرج عن هذا الخط أيضا ، التقرير الذى أُعِدَّ سنة 1868 لنابوليون الثالث (Napoléon III) بمناسبة تنفيذ قانون سيناتوس كونسيلت في الجهة (Sénatus-Consulte) ، فقد عَدَّدَ الإمكانيات الطبيعية للمركز قائلا:«يقطع سطحه مجرى واد " يسر " ، حيث تتشكل عند منحدراته هضبتان أين تتواجد أحسن الأراضي الزراعية ، التي تتعاقب عليها أدغال واسعة تنتشر بها الغابات ، تتوفر الجهة على ينابيع ، ومجارى مائية صغيرة» [24]. أما في نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر ، فقد سجّل المحافظ المدني عن الإمكانيات المائية المتواجدة بالمركز الاستيطاني ، وإن كان توصيفه مبالغا فيه بعض الشيء قائلا:«لا توجد جهة في الجزائر أين الماء أكثر وفرة مثل " لاموريسيار " ».[25]

كان لا بد ان تكون على رأس اهتمامات الاستيطان الاستعماري في " لاموريسيار"بعد إنشائه بمدة قصيرة ، فك العزلة عنه وربطه بعاصمة الفرع" تلمسان"Subdivision ، التي لا تبعد عنه إلا بنحو 40 كيلومترا ، غير أن الطريق لم يكن جاهزا تماما ما بين 1858-1860 ، وكان يحتاج إلى أشغال أخرى حتى يصبح سالكا في كل الفصول[26]. أمّا بالنسبة للتغطية المائية فقد تمّت مراعاة الحاجة البشرية فيها ، و حاجة الزراعة معا ، ففي السنتين الأولى أنشأت الهندسة

---

[22] Anom, 1M, Boite N°03, Rapport d'ensemble sur le service de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen, 1858-1859, Tlemcen 16 -06-1860.

[23] Ibidem.

[24] Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris 15-01 1868.

[25] Anom , Boite2M, Boite N°88, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Le Commissaire Civil, Lamoricière 01-03- 1877.

[26] ينظر: Anom, 1M,Boite N°03,Rapport d'ensemble sur le service de la Colonisation dans la subdivision de Tlemcen,1858-1859, Tlemcen 16 -06-1860.

العسكرية قناة على الهواء الطلق تجلب المياه للقرية ، وتمّ استخدام القنوات القديمة من أجل الري[27].

باشرت الإدارة الاستعمارية لـ: " لاموريسيار" دعمها للنشاط الزراعي بتوزيع الأراضي على طليعة المستوطنين ، كان قد حددت مساحاتها ، و بعضًا من خصائصها ، حيث سجّل جانب من تقرير رسمي ما يلي :«تتراوح الحصص الزراعية ما بين 15 و 16 هكتارا ، وتعد من أجود الأراضي وهي في أغلبها مسقية »[28].

ولأن نيّة الإدارة الاستعمارية سنة 1858 كانت إنشاء خمسين مأوى أو سكنا استيطانيا خاصا بالأوروبيين ، فقد واكبت فيها تلك الإدارة منذ البداية ، و عن قرب ، زراعة أراضي المركز الاستيطاني ، على أن النتائج لم تتأخر لتتحدث عن نفسها ، حيث سجّل تقرير قريب زمنيا من انشاء القرية:« تم زرع 118هكتارا بالحبوب ، والشّعير ، والفول وكانت تضمّ ماشيتهم 1648رأسا من مختلف الأنواع ، أمّا وسائل الفلاحة فهي متعددة وفي حالة جيدة »[29] .

أما بخصوص الزراعة الاستعمارية بالمركز الاستيطاني لـ: " لاموريسيار" بعد عقدين تقريبا من تاريخ إنشائه ، فإن الأرقام الإحصائية عنها كانت شحيحة لهذا سوف نركز على ما تيسّر لنا العثور عليه ، و خاصة السنوات الأولى للعهد الجمهوري ما بين 1874- 1877 ، فقد عرفت خلاله المساحات المزروعة بالحبوب توسّعا معتبرا ما بين 1874و 1876 ، ارتفع فيها القمح الصلب من 69 هكتارا إلى 85 ، والشعير من 19 هكتارا إلى 120 [30] .

تواصلت هذه الزيادة أواخر سنة 1877 بما يؤكد حرص المستوطنين الأوروبيين ، ومن ورائهم الإدارة الاستعمارية على التركيز على إنتاج الحبوب ، والمزروعات الموجهة نحو تغذية المواشي ، فلقد بلغت الأراضي المزروعة بالقمح اللـيّن 104 هكتارا ، وبالقمح الصلب 414 هكتارا ، أمّا الشعير ف: 303 هكتارا ، نتج عنها على التوالي 832 قنطارا متريا من القمح اللـيّن ، و 3312 قنطارا متريا من

---

[27] Ibidem.
[28] Ibidem.
[29] Ibidem.
[30] ينظر: Anom, 2M, Boite N°88, Le Commissaire Civil, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen, Lamoricière 01-03- 1877.

القمح الصلب ، و 1816 قنطارا متريا أخرى من الشعير ، و 80 من الشوفان [31] .رغم ذلك كان تزايد مردود الهكتار الواحد من الحبوب بطيئا ما بين 1874 - 1876 ، ذلك أنّه تراوح ما بين 5 و 10 قنطار بالنسبة للقمح الصلب ، و08 و 11 بالنسبة للشعير [32] .

كان المستوطنون الأوروبيون يزرعون الذرة أيضا ، فقد خصصوا لها مساحة 45 هكتارا ، أنتجت 405 قنطارا متريا سنة 1877 ، بالإضافة لمختلف النباتات العشبية غير الطبيعية التي خصصوا لها 06 هكتارات ، كما تمّ إنتاج 95 قنطارا متريا من الفول في السنة نفسها ، إضافة إلى بعض المزروعات التي تخصّ عادات الاستهلاك الأوروبي كالخمور ، حيث بلغ إنتاجها 21 هكتولترا [33] .

وُجّهت المنتجات الزراعية لـ : " لاموريسيار" منذ سنواته الأولى لتغطية حاجة مدينة "تلمسان" ، كما استحدث به الاستيطان الأوروبي سوقا أسبوعيا يقام كل يوم اثنين ، يتمّ فيه تداول بعض المواد الاستهلاكية الأساسية كالحبوب ، والأصواف ، والخضر الطازجة ، والجافة ، ومختلف الحيوانات. على أنّه و بعيدا عن المنافسة التي كان يجدها ذلك السوق من طرف أسواق أخرى بإقليم "تلمسان" ، كانت أقدم منه كسوق" سبدو " للأصواف ، وسوق "بني سنوس" للحصير ، و سوق قبائل "الغوسل" للمواشي ، فإن عدد الذين كانوا يرتادونه من الجزائريين ، و الأوروبيين ، قد تراوح ما بين 1000و 1200 [34] .

كانت " لاموريسيار" تُصدّر أيضا لحاء الشّجر ، وفحمه(Ecorce à Tan et Charbon de Bois) ، لكنها اشتهرت أكثر بتجارة نبات الحلفاء وإن لم تكن منطقة انتاج له ، وقد جاء في معرض تقرير المحافظ المدني لسنة 1877 عن

---

[31] ينظر: Anom 1H, Boite N°7, Territoire civil de la province d'Oran, Arrondissement de Tlemcen, Statique Agricole de l'Algérie, Au 31-12-1877 على أن وحدة القنطار المتري التي كانت وحدة القياس بفرنسا للإنتاج الفلاحي بالريف، قد تتفاوت من إنتاج فلاحي إلى آخر، فقد يبلغ القنطار في بعضها 50 كيلوغراما، وفي بعضها أقل من ذلك، وفي بعضها الآخر أكثر من50، وهذا ما قد يفسر سبب الاختلال في الأرقام .

[32] ينظر: Anom, 2M boite, N°88, Le Commissaire civil, Notices Historiques ET Statistiques Sur le Centre européen de Lamoricière, Lamoricière 01-03-1877.

[33] ينظر : Anom 1H, Boite N°7, Territoire civil de la province D'Oran, Arrondissement de Tlemcen, Statistique Agricole de l'Algérie, Au 31-12-1877

[34] ينظر : Anom ,2M, Boite N°88, Le Commissaire Civil ,Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen De Lamoricière , Lamoricière 01-03-1877.

أهميـة الحلفـاء فـي اقتصـاد " لاموريسـيار" :« تعـدّ الحلفـاء المـادة الأساسـية فـي التّجـارة ، حيـث يـتمّ إرسـال مـا يقـارب الـ 400 قنطـار متريـا مـن هـذا النسـيج يوميـا مـن" لاموريسـيار" ، يـتمّ شـراء الحلفـاء الخـام ، والخضـراء ، مـا بـين 03 إلـى 04 فرنكـا للقنطار المتري »[35] .

نشـط الاقتصـاد المحلّـي التحـويلي مـع بدايـة سـنة 1877فـي صـناعات ، وكسـد فـي أخـرى ، فقـد كانـت بـ:" لاموريسـيار" أربـع مخـابز ، ومطحنتـان للحبـوب ، آلـت ملكيـة هـاتين الأخيـرتين لكبـار الكولـون فـي القريـة ، وكانتـا تكفيـان اسـتهلاك الجهـة . كـان المعمّـر" كورتـو"Courtot يمتلـك المطحنـة الأولـى التـي نـاهزت قيمتهـا الماديـة الـ : 40.000 فرنكـا ، أمّـا الثّانيـة فكانـت لـ: "جيـرار" Gerard ، وكانـت قيمتهـا آنـذاك فـي حـدود الـ: 25000فرنكـا ، بينمـا كانـت ورشـة للقرميـد ، وأخـرى للآجـر فـي حالـة توقّـف ، ونفـس الحـال كانـت عليـه ورشـة لصـناعة الجيـر الكلسـي ، وورشـتان أخريـان لصـناعة الجـبس[36]. بينمـا تأسـف تقريـر المحـافظ المـدني لعـدم وجـود معاصـر لإنتـاج زيـت الزيتـون ، و الـذي كـان يمنـع السـكان حسـبه «مـن استغلال ذلك الإنتاج الطبيعي»[37] .

4-تدعيم " لاموريسيار" بالمرافق والمؤسسات الخدمية والحضرية

لـم تكـن كـل المرافـق الخدميـة والحضـرية متـوفرة فـي مركـز" لاموريسـيار" حتـى بعـد عـدة سـنوات مـن تأسيسـه ، ولتعـويض ذلـك الـنقص ، كـان يـتمّ اسـتغلال المبـاني الإداريـة إمـا بشـكل مشـترك بـين مختلـف المصـالح ، او باسـتئجار أبنيـة خاصـة مـن الغيـر ، فعلـى سـبيل المثـال كانـت البلديـة فـي" لاموريسـيار" حتّـى نهايـة القـرن التاسـع عشـر لا تـزال تسـتغلّ المبنـى الواسـع للمحافظـة المدنيـة ، وحتّـى سـنة 1877 لـم يكـن فـي لاموريسـيار إلا مدرسـة ابتدائيـة وحيـدة لأبنـاء المسـتوطنين ، تشـرف عليهـا معلمـة فرنسـية ، وكانـت تلـك المدرسـة مبنـى لأحـد الخـواص تـم بنـاؤه

---

[35] Ibidem

وتكون هذه التجارة قد صنعت بعضا من المجد الاستيطاني لهذا المركز، قبل ان تندثر كليا بعد أقل من عشرية من الزمن . ينظر :

Anom,2M, Boite N°88, Tableaux statique résumant le résultat des études préscrites par les circulaires gouvernementales du 03 et 19 -11- 1888 en vue d'aides au développement des anciens centres, Dressé par le Maire Courtot, Lamoricière 28 -01- 1889.

[36] ينظر: Anom, 2M boite, N°88, Le Commissaire civil, Notices Historiques ET Statistiques Sur le Centre européen de Lamoricière, Lamoricière 01-03-1877

[37] Ibidem.

حتّى يلائم ذلك الغرض[38]. كانت البلدية التي أجّرت ذلك المبنى ، تعي أنه لن يعود قادرا على استيعاب عدد أكبر من تلاميذ المستوطنين في غضون عدة سنوات ، وتحسبا لذلك عزمت الإدارة المحلية للمركز الاستيطاني على تنفيذ مشروع بناء مدرسة جديدة ، كان قد وافق المجلس البلدي على هندستها ، ومشروعها [39] .

أما في ما يخصّ الصرح الدينية ، وبعيدا عن طقوس العبادات التي كانت تجرى في مبانٍ مؤجرة ، فإنه حتّى نهاية سنة1877 لم تكن كل الطوائف غير الإسلامية تحوزها ، فلا المسيحيون البروتستانت الذين كانوا ممثّلين بأربع أسر كان لهم معبدهم ، ولا اليهود بيعتهم بعد ، باستثناء مشروع بناء كنيسة كاثوليكية كانت الأشغال قد تقدّمت بها بعض الشيء ، والتي أكد تقرير استعماري أنّها:«لم تكن إلاّ ورشة غير مكتملة البناء ، قدّم فيها الحاكم العام الفرنسي عشرين ألف فرنك فرنسي بإلحاح من أرملة الجنرال" دولاموريسيار" DeLamoricière ، ما سيُمكّن من رفع هذا الصّرح ، غير أن إنهاءه سيحتاج من لدن البلدية إلى بعض التضحيات ، أو بعض جديد من دعم الدولة» [40] .

كانت الطائفة اليهودية لـ: " لاموريسيار" مع نهاية القرن التاسع عشر ، تعيش بكل انسجام وقوانين الجمهورية الثالثة ، و مندمجة في الحياة السياسية وللاقتصادية للمركز الاستيطاني ، مستفيدة من الصدقات الشهرية الزهيدة التي كان يدفعها المنتسبون إليها ، و أيضا مما كانت تجمعه من حقوق خاصة ، كتلك المتعلقة بالذبائح حسب الطقوس اليهودية ، وكان حاخامها في بداية تسعينيات القرن التاسع عشر إيلوز عيوش Ayouche Ilouz عضوا منتخبا في المجلس البلدي.

05 -نماذج عن كبار المستوطنين الأوروبيين بـ:"لاموريسيار"

---

[38] Ibidem.

[39] Ibidem.

كان مبلغ 400 فرنكا فرنسيا هو قيمة اكتراء المدرسة الابتدائية سنويا حسب إحصاء يعود إلى سنة 1872. ينظر:

Anom ,1S, Boite N°30 ,Instruction Publique, Statistiques Des Ecoles De La Commune de Tlemcen, Dressé par Le Maire, Tlemcen 15-05-1872.

[40] Anom , 2M, Boite N°88, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Le Commissaire Civil, Lamoricière 01-03- 1877.

قد يكون اعتماد اسم"لاموريسيار" في الغالب بدل الاسم الأصلي"دولاموريسار"، لسهولة تداوله على الألسن .

لـم نعثـر علـى تقـارير متعـددة تتبّـع نشـاط كبـار المسـتوطنين الأوروبيـين بـ :"لاموريســيار" ، باســتثناء مــا حملــه تقريــر 1860 ، و ذلــك الــذي أعــدّه المحــافظ المـدني سـنة 1877 ، فقـد اتخـذ هـذا الأخيـر بالتحديـد شـكل التقريـر السـري عـن الثـروة ، مركـزا علـى مصـادرها ، ومـا كانـت تمثلـه مـن قيمـة ماليـة فـي ذلـك الوقـت ، بـل حتّـى فـي بعـض الأحيـان فـي كشـف مـا يمكـن تسـميته كفـاءات ، وقـدرات نفسـية نـادرة ، تكـون قـد سـاعدت هـؤلاء المسـتوطنين وأرشـدتهم إلـى تحقيـق تلـك الثـروة ، لكــن التقريــرين تجــاهلا عــن عمــد دور الاســتعمار الفرنســي فــي وصــول هــؤلاء المستوطنين إلى تلك الدرجة من التربّح في زمن قصير.

1.5-الإخـوة " كورتـو " Courtot: أصـبح يمتلـك هـؤلاء قبـل خمسـة عشـرة سـنة مـن تواجـدهم بـالجزائر ، و مـن بيـنهم "إيميـل" Emile ، و" إليـزي" Elisée ، أراضٍ ، ومــزارع ، ومنــازل ، ومطــاحن ، بعــدما لــم يكونــوا يمتلكــون أي رأســمال ، وأصـبحوا بـدون منـازع مـن كبـار الأثريـاء فـي " لاموريسـيار" ، فاقـت فيهـا ثـروتهم بكثيـر مـا كانـت تصـرفه دولـة الاحـتلال الفرنسـي علـى مشـاريع الاسـتيطان فـي مراكـز مشـابهة لــه ، فقـد أشـار التقريـر إلـى أن القيمـة الماليـة لممتلكـاتهم العقاريـة كانـت تزيد عن 300.000 فرنك فرنسي[41] .

2.5- "بوشــار" Beuchard: كــان تركيــز هــذا المســتوطن علــى زراعــة الكـروم ، والأشـجار المثمـرة ، كمـا أهـاب التقريـر بقدراتـه فـي استصـلاح الأراضـي ، مستشـعرا فيـه وفـي أولاده مـا عبّـر عنـه بـ: " العمـل المثـابر والصّـلب"[42]. علـى انـه قـد تـردد اسـم هـذا المسـتوطن فـي السـنوات الـثلاث الأولـى مـن إنشاء:"لاموريسـيار" ، حيـث تـم تحويـل ثلاثـة عقـود امتيـاز باسـمه بمسـاحة تقـارب الـ: 50 هكتـارًا ، بعـد إخفاق أصحابها من الأوروبيين في تجسيدها [43].

3.5- "قـومي" Goumet :أشـار تقريـر المحـافظ المـدني إلـى أن المعنـى بـدأ حياتـه الاقتصـادية بالتجـارة ، وأنـه كـان يسـتثمر أراضٍ زراعيـة قـدّرت مسـاحتها بـ: 50

[41] Ibidem
[42] Ibidem
[43] Anom , 2M, Boite N°88, Procès-verbal de vérification de concessions au village Des Ouled Mimoun cercle militaire et subdivision de Tlemcen , Dressé sous la forme sommaire et collective conformément aux instructions ministérielles contenus en la circulaire de S.E en Date du 28 -08- 1860, titre 03, 3éme alinéa, 15-07-1861.

هكتارا ، مستأجرا لذلك بعض المزارعين ، و الخمّاسة ، كما كان يمتلك عقارات على مستوى "لاموريسيار" قدّرها التقرير ماليا بـ: 4000 فرنك فرنسي [44] .

4.5- " فرونتي"Fronty : كان هذا المستوطن من أوائل الأوروبيين الذين سكنوا المنطقة ، حتى قبل تأسيس"لاموريسيار " إذ بدأت أشغال بناء مزرعته شهر ماي 1857 ، كان يمتلك 50هكتارا حسب ما رصده تقرير استعماري يعود لسنة 1860 [45].

جاء ذكر " فرونتي" أيضا ، ضمن تقرير المحافظ المدني سنة 1877 ، مشيرا إلى أنه ورغم امتلاك هذا المستوطن في السابق لرأسمال صغير ، فإن السبب الحقيقي وراء جنيه لتلك الثروة ، استفادته من عقود امتياز من دولة الاحتلال ، مكّنته من الحصول على 50 هكتارا من أجود الأراضي ، مضيفا أن كل جهود هذا الأخير منصبّة اليوم نحو الزراعة ، وتربية الماشية ، لكن اللافت للانتباه أن مساحة ممتلكاته من الأراضي بقيت تراوح نفسها بعد عقدين من استقراره بالمنطقة [46] .

5.5- "أوبريم" Aubrim: يكون هذا المستوطن قد صنع ثروة من لا شيء ، وأن التجارة كانت حرفته الأولى التي جنى منها أموالا لا باس بها ، قبل أن يتحول نحو الزراعة ، وإذ يخلو التقرير من أي إشارة إلى مساحة ممتلكاته ، أو قيمتها المالية ، فإنه يشيد بدوره في استصلاح أراضٍ ظلّت عصية على الكثيرين ، حيث يكون قد استصلح بيديه ، وبماله جزءًا من الأراضي المدغلة ، و المستنقعية المتواجدة عند السفح الشرقي لـ: "لاموريسيار" ، تحولت بعد سنة 1873 إلى بساتين منتجة للحبوب ، ومنتجات فلاحيه أخرى.[47]

على أن سياسة سلب العقار الزراعي ، والتحكم في ريعه التي مورست في "لاموريسيار" من قِبَلِ "مصلحة الاستعمار" ، لم تكن لتخدم المستوطنين الأوروبيين وحدهم ، بل أيضا بعض النخب الاجتماعية المحلّية ذات الارتباط الوثيق بالإدارة الفرنسية ، والتي كانت تكترى الأراضي الزراعية من "مصلحة

---

[44] ينظر: Anom , 2M, Boite N°88, , Le Commissaire Civil, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Lamoricière 01-03- 1877.

[45] ينظر: Anom, 1M, Boite N°03, Rapport ensemble sur le service de la Colonisation dans la subdivision de Tlemcen, 1858-1859, Tlemcen 16-06- 1860.

[46] ينظر: Anom , 2M, Boite N°88, , Le Commissaire Civil, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Lamoricière 01-03- 1877.

[47] Ibidem.

الاستعمار" ، هذه الأخيرة التي قامت بمصادرتها من ملاكها الجزائريين ، واعتبرتها فيما بعد أملاكا شاغرة ، تنفيذا للقرار الاستعماري الصادر بتاريخ 01 -01- 1868 .

فقد استفاد على سبيل المثال في الفاتح أكتوبر من سنة 1882 ، قايد دوار " أولاد ميمون" المسمّى"العربي" ، من جزء من الأرض المسماة "زبينيق معمّر" لثلاث سنوات ، قدرت مساحتها بـ: 11 هكتارا و 79 آرا ، على ان تقوم "مصلحة الاستعمار" على مستوى عمالة وهران ، باستعادتها مع نهاية المدة القانونية للإيجار ، كما ان تلك المصلحة أيضا ، مخولة بقوة القانون الاستعماري تأجيرها من جديد للمسمّى"محمد ولد الحاج على بربير " ، الذى استفاد مجددا بتاريخ 05 -01- 1885 من أرض أخرى مساحتها 18 هكتارا و 15 آرا ، المسماة "بلاد تاغزوه" (Bled Taghzouh) [48] .

6-مشاريع التمدد الاستيطاني الأوروبي في "لاموريسيار" 1858 -1896

يمكن تقسيمها نظريا إلى مرحلتين رئيسيتين :

1.6-المرحلة الأولى: من تأسيس "لاموريسيار" إلى زيارة والى العمالة لها أكتوبر 1858-ماي 1881

تكون "لاموريسيار" خلال هذه المرحلة قد شهدت توسعتين اثنتين ، غير أنهما كانتا في نطاق محدود جدا ، وليس بالإمكان أبدا مقارنتهما بمشروع التوسعة الثالثة ، لا من حيث كثافة المشاريع الاقتصادية ، والاجتماعية ، ولا عدد الأوروبيين المستفيدين منها ، ولا من حيث تمدد مساحة الوعاء العقاري لـ: "لاموريسيار".

دلّت بعض الوثائق الأرشيفية لما بعد1858 بزمن قصير ، على البداية البطيئة لإنجاز المستوطنين لمبانيهم السكنية ، حيث أشار تقرير حول الاستيطان أن عدد المباني السكنية التي تم إكمال بنائها هي 04 فقط ، وأن البقية سوف يتم التسريع باستكمالها ، متى تحسنت الظروف الجوية [49] .

كما كشفت وثائق أخرى ، عن تردد المستوطنين في تنفيذ مشاريع عقود الامتياز الاقتصادية التي أسندت إليهم ، والتي كانت كلها مشاريع فلاحية بمساحات فردية تراوحت ما بين 16 و 20 هكتارا ، إذ لاحظ تقرير تفتيشي

---

[48] ينظر: Anom , 2M, Boite N°88 , Département D'Oran, Directeur du Service De L'Enregistrement Des Domaines et Du Timbre Bureau De Tlemcen, Oran 24-03-1885.

[49] ينظر: Anom, 1M, Boite N°03, Rapport d'ensemble sur le service de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen, 1858-1859, Tlemcen 16-06- 1860.

بتاريخ 17جويلية 1861 ، أنه من ضمن عشر عقود امتياز التي تم الاستفادة بها ما بين 16 أبريل - 14جوان 1859 ، لم يستطع أحد من هؤلاء المستوطنين إكمال بناء سكنه ، مع تسجيل حالة وفاة لمستفيد منهم ، غير أن اللجنة رأت بالموافقة على مطلبهم الأساسي المتمثل في منحهم مهلة عام كامل لإنهاء الأشغال ، وتبقى الإشارة إلى أن اللجنة التفتيشية كانت تضم ثلاث أعضاء ، مفتش عن دائرة الاستعمار ، و مهندس مسّاح للأراضي ، وممثل عن الكولون ، حيث كان هذا الأخير عضوا شرعيا بوجب قانون26 أفريل1851 ، ما سيجعل أحكام هذه اللجنة بعيدة عن الحيادية [50] .

تواصلت عملية المد والجزر لعدة سنوات بعد قرار إنشاء "لاموريسيار " ، في ماله علاقة بعقود الامتياز المسندة للأوروبيين فعلى سبيل المثال ، رأت لجنة تفتيشية استعمارية أخرى ربيع 1864 ، التي كان عضوها الثالث المستوطن"جيرار" ممثلا عن الكولون ، ضرورة نقل عَقدَي الاستفادة من الامتياز لمستوطنين اثنين ، كانا قد حصلا عليهما ما بين أبريل و سبتمبر من سنة 1861 ، نحو مستفيدين آخرَيْنِ مع الاتفاق على شروط الفسخ ، من أجل تعويض المستفيدَينِ السابِقَينِ عن القيمة المالية للأشغال المنجزة [51] .

أضف إلى ذلك أن مطالب السلطات الاستعمارية المحلية ، كانت تركّز في مشاريع التوسعة أكثر على تشجيع استقرار الجاليات الأوروبية ، و تسهيل امتهانها للمهن المرتبطة بالأرض ، وإلا ستصبح عالة اقتصادية على الاستعمار الفرنسي في المنطقة ، و الحث على قضم مزيد من ممتلكات القبائل العربية المجاورة لـ: "لاموريسيار" ، ومطالبة مصلحة أملاك الدولة الاستعمارية المعروفة بـ : " الدومين " ، بالإفراج عن مزيد من الأراضي الموجودة بحوزتها للاستخدامات

---

[50] ينظر : Anom ,2M, Boite N°88,Procès-verbal de vérification de concessions au village Des Ouled Mimoun cercle militaire et subdivision de Tlemcen ,Dressé sous la forme sommaire et collective conformément aux instructions ministérielles contenus en la circulaire de S.E en Date du 28 -08- 1860, titre 03, -07-1861.153éme alinéa,

[51] ينظر : Anom ,2M, Boite N°88,Division d'Oran, commission instituée en exécution de l'article 8 du Décret 26 avril 1851 , procès-verbal de vérification de concession de m. Dupuit Théodore et Julia pierre ,ouled-mimoun 17-04-1864

التجارية ، والرعوية ، مع اهتمام أقل بالممتلكات الأوروبية الواسعة لكن غير المستغلة [52] .

كان من بين أسباب البطء الذي أصاب التمدد الاستيطاني في هذا المركز الاستيطاني ، وقد أشرنا إليه في سابق البحث أن "لاموريسيار" قد هجرتها ساكنتها الأوروبية بكثافة ، بسبب المخاوف الأمنية لثورة" أولاد سيدي الشيخ " ، وأن عودة الحياة الطبيعية بها ومواصلة النشاط الاستيطاني قد أخذ وقتا مهما ، حيث كانت الستة أشهر التي تلت سنة 1873 معلميه بالنسبة لعودة السكان الأوروبيين إلى "لاموريسيار" [53] .

حرصت الإدارة الاستعمارية الجديدة للجمهورية الفرنسية الثالثة ، على إعطاء نفس جديد للمستوطنة بعد الانتكاسة التي شهدتها ، من خلال المساهمة في تنشيط الحياة الاقتصادية بـ: "لاموريسيار " ، وذلك بتشجيع بعض التّجار اليهود ، والعرب على القدوم والاستقرار بالجهة [54].

على أن تجديد العهد بالتمدد الاستيطاني لـ: "لاموريسيار" سيكون مع تطبيق النظام المدني في الجزائر ، فما أن أخذ هذا الأخير مكانه ومكانته في الجزائر ، حتى ترقّت "لاموريسيار" إداريا إلى بلدية مُختَلطَة سنة 1875 ، بعدان لم تكن حتى سنة 1874 إلا ملحقة بـ: " تلمسان " ، حيث تكون سنة 1875 بلا ريب بداية حركية اقتصادية جديدة بالمستوطنة ، حتى أنه من مظاهر هذه الحركية تضاعف عدد مساكن الكولون المشيدة بها ، إذ بلغ 95مسكنا سنة1877 ، بني 19 منها خلال سنتي 75-1876 فقط ، وهو بذلك قد تضاعف في ما يقارب العشرين سنة الأولى التي تلت إنشاء "لاموريسيار" ، ما سينذر بتجدد مطالب الكولون في التمدد والتوسع [55] .

تدعّم الوعاء العقاري الحضري لـ : "لاموريسيار " بأراضٍ جديدة بلغت مساحتها 5.88.28 هكتارا ، هي حصيلة ما تقدّمت به مصلحة"الدّومين" إلى" مصلحة الاستعمار " ما بين 12 جوان 1875و11 ديسمبر1878 ، على أساس من

---

[52] ينظر: Anom , 2M, Boite N°88, Le Commissaire Civil, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Lamoricière 01-03- 1877.

[53] ينظر: Ibidem.

[54] ينظر: Ibidem.

[55] ينظر: Ibidem.

المشاورة والاتفاق المُسبق ، حيث تركزت في جنوب القرية ، و غربها ، وجنوبها الغربي ، ذهبت لأجل مشاريع سكنية ، وبساتين ، وورشات صناعية[56] .

1.1.6-الإدارة الاستعمارية المحلية ورؤيتها للتّوسعة وزيادة الاستيطان في "لاموريسيار "

أشار تقرير المحافظ المدني لـ:"لاموريسيار " في 01 مارس من سنة 1877 ، إلى أن عدد سكّان المركز الأوروبي قبل عشريتين لم يكن يتجاوز العشرات ، فقد كان جلّهم من النساء ، و الأطفال الذين لحقوا بمعيليهم من المزارعين الرّجال. رصد التقرير في وقته تصاعدا لعددهم ، فقد كان عدد الذين تمّ إحصاؤهم داخل "لاموريسيار " مع بداية سنة 1877 هو 961 نسمة ، ثلثهم الأوّل من الجزائريين ، والثاني من المهاجرين الاسبان ، وثلثهم الثّالث مزيج من فرنسيّين ، وأجانب ، ويهود مجنّسين ، بالإضافة إلى أربع جنسيات أوروبية أخرى ، وعدد قليل من المهاجرين المغاربة ، أما عند احتساب عدد المستوطنين الأوروبيين المقيمين بالمزارع القريبة من "لاموريسيار " ، فإن الغلبة ستكون للديموغرافية الأوروبية بـ: 596 نسمة [57] .

كان الاستيلاء على أراضي الجزائريين القريبة من "لاموريسيار " ، هو الحل المقترح من طرف المحافظ المدني لمسألة توسعة المركز ، حيث رأى انتزاع ملكية 500أو 600 هكتارا من أراضي قبيلة "بني سميّل " ، كما رأى أيضا ، انتزاع بعض الملكيات الكبرى الأوروبية كملكية المستوطنين "بيلار " pillard كأولوية ثانية ، هذه الأخيرة التي كان يستغلها بعضالجزائريين ، حيث اقترح توزيعها على مستوطنين آتين من فرنسا تخصّص لهم مساكن داخل المركز [58] .

واصل المحافظ المدني اقتراحاته الاستيطانية ، معبرا عن رغبته في بناء مركزين في المستقبل البعيد بكل من "عين السّلطان ، " و" عين يسّر " ، على إقليم قبيلة "بني سميّل" ملحقين بـ :" لاموريسيار" من أجل ربط المركز بـ:" واديسّر "[59]. أما بخصوص القطعة الأرضية المسمّاة "حجر الروم" بمساحة 10

---

[56]ينظر: Anom , 2M, Boite N°88 ,plan Des Terrains De Lamoricière Remis Par Le service des domaines à celui de La Colonisation, Dressé par Le Géomètre En Chef ,Oran 11-08-1882.

[57]يتظر : Anom , 2M, Le Commissaire Civil, Boite N°88, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Lamoricière 01-03- 1877.

[58]Ibidem.

[59]ينظر: Ibidem.

هكتـارات والمتواجـدة إلـى الجنـوب مـن" لاموريسـيار" ، فـإن المحـافظ المـدني لـم يكـن يـرى أي اعتـراض فـي أن تتنـازل عنهـا مصـلحة "الـدومين" لصـالح البلديـة ، والتـي سـوف توجّههـا بـدورها صـوب إنشـاء سـوق ، ومخـيم لقـوات الجـيش الفرنسـي العـابرة ، كمـا يمكـن للبلديـة أيضـا حسـب المحـافظ ، تحويلهـا للكـراء كورشـات للحلفاء حيث كانت تمثّل هذه الأخيرة أهم المداخيل المالية للبلدية[60] .

طالـب المحـافظ المـدني وبصـفة اسـتعجاليه إسـناد 300 هكتـارا إلـى البلديـة تقـع علـى أبـواب" لاموريسـيار" ، هـذه الأرض المصـنّفة كحضـيرة غابيـة غيـر مشـجرة ، والتـي وصـفها هـو: بـ:« الأرضـية الحجريّـة التـي لا يسـتفيد منهـا الـدّومين»وذلـك مـن أجـل تحويلهـا فـي إطـار عقـود امتيـاز ، إلـى مـراع طبيعيـة للمسـتوطنين الـذين لا تزيـد ممتلكـاتهم عـن الـ: 30 هكتـارا ، وهـذا بعـد ملاحظتـه لضـيق مـراعيهم الحاليـة. هـذا الأمـر سـتنعكس عنـه حسـب المحـافظ نتـائج إيجابيـة علـى الإنتـاج الحيـواني للبلديـة ، كمـا ذكّـر أنّ هـذا المطلـب قـد وُجّـهَ بصـفة رسـمية إلـى الحـاكم العـام الفرنسـي لـدى زيارته الأخيرة لـ: "تلمسان" ، لكن لم يُفصَل فيه حتى صياغة هذا التقرير[61] .

ومـن النّاحيـة الماليـة و للحصـول علـى اسـتقلالية البلديـة فـي هـذا المجـال ، وعـدم الاتكـال علـى الـدعم الصـادر عـن مقاطعـة "وهـران " ، أو ميزانيـة دولـة الاحـتلال ، فقـد رأى المحـافظ المـدني لـ: " لاموريسـيار" ، وببسـاطة إدمـاج قبيلتي"بنـي سـميّل" ، و "أولاد بـالغ " ، ضـمن بلديّتـه مـن أجـل مضـاعفة مـردود الضرائب[62] .

كـل هـذه الـدلائل تحيلنـا إلـى اسـتنتاجين ، أولهمـا البدايـة البطيئـة للاسـتيطان فـي القريـة ، والتـردد الـذي أصـاب المسـتوطنين والإدارة الاسـتعمارية معـا بسـبب افتقادهمـا للأمـن فيهـا ، وأنّ الـخمسين مـأوى التـي أرادهـا القـرار الإمبراطـوري سـنة 1858 قـد اسـتحال تحقيقهـا بصـفة كلّيـة فـي السـنوات الأولـى منـه ،

---

[60] ينظر: Ibidem.

[61] ينظر: Ibidem. تم إدراج هذا المطلب للحاكم العام الفرنسي خلال زيارته التفقدية لـ: " تلمسان " ونواحيها شهر ماي من سنة 1876، وبقي الأمر معلقا بالرد الذي سيصدر عن مصلحة الغابات، تلك الأخيرة التي لم تفصل فيه بعد أكثر من 14 شهرا على تلك الزيارة . ينظر:
Anom , 1M, Boite N°5,Tournée de M. le gouverneur général à Tlemcen, Mai 1876.

[62] Amom , 2M, Le Commissaire Civil Boite N°88, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Lamoricière 01-03-1877.

وثانيهما استحالة التفكير في توسعة القرية قبل مضى خمس سنوات على الأقل من إعلان النظام المدني في الجزائر ، بسبب الظروف التي أحاطت بتطور القرية.

تجددت بمناسبة زيارة والي عمالة وهران لـ :" لاموريسيار" في ماي 1881 ، مطالب الأوروبيين ممثلة في المجلس البلدي ، من أجل الحصول على امتياز يخص الأرض المسماة "حجر الروم" ، وفي حال الإخفاق في ذلك المسعى ، فإن المجلس البلدي كان قد أوصى الإدارة الاستعمارية بمنع التنازل عن ملكية ذلك العقار ، والذى يمثل مصالح من ناحية الآثار التي يمكن اكتشافها إذا ما تمت عمليات تنقيب [63] .

2.6-المرحلة الثانية: من إعلان خطة التوسعة من طرف المتصرف الإداري لـ:" لاموريسيار" ، إلى عزم المجلس البلدي شراء أراضي المستوطن "سوكورجون" من ورثته جوان 1881- جوان 1896

تميزت هذه المرحلة فيما يخص مصادر الأوعية العقارية للتوسعة ، بظهور حلّين أساسيين أولهما : التوسع على حساب القبائل الجزائرية المجاورة ، وقد امتد هذا الحل حتى نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر ، وثانيهما : التوسع على حساب الملكيات الأوروبية الواسعة وغير المستغلة .

1.2.6-مشروع التوسعة الثالثة لـ: " لاموريسيار" بين الآمال والإخفاقات جوان 1881- جانفي1889

قام المتصرف الإداري بتفعيل مشروع لتوسعة مركز" لاموريسيار" بالاعتماد على انحياز "مصلحة الاستعمار" ، التي رأت نزع ملكية 962هكتارا من أراضي القبائل المجاورة له ، حيث سيصبح الوعاء العقاري لـ: "لاموريسيار" 1585 هكتارا ، تضاف إليها مخصصات عقارية أخرى ، ستذهب من أجل إنشاء بؤر استيطانية جديدة ضمن الإقليم الإداري لـ: " لاموريسيار" [64].تابع المستوطنون سياسة الضغط باتجاه الإدارة الاستعمارية و توجيهها نحو أهدافهم الاستيطانية ، لاسيما مصلحة " أملاك دولة الاحتلال" لأجل الحصول على أراضٍ جديدة منها ، بمناسبة الدراسة التي أعدّتها لجنة مقاطعات"تلمسان"في 06 أكتوبر 1882 ، والتي اقتُرح فيها دمج البلدية المختلطة لـ: " لاموريسيار" ضمن خانة المراكز التي

---

[63] Anom , 1M, Boite N°5,Tournée préfectoral à Tlemcen, du 10Au 19 Mai 1881

[64] Anom , 2M, Boite N°88,Commune Mixte De Lamoricière ,Tableau du Programme General de La Colonisation, Dressé Par L'Administrateur, Lamoricière 04-06-1881.

تحتاج إلى توسعة ، وإنشاء ستة مراكز استيطانية جديدة ضمن إقليمها ، لكن اللجنة صنّفت ملف توسعة " لاموريسيار" كاستعجال من الصفّ الثّاني [65] .

كانت الدراسة الأولية التي أحيلت إلى اللجنة المختصة في 06 أكتوبر من سنة 1882 ، قد قدّرت التكلفة المالية للتوسعة بـ :99.550 فرنكا ، ومقارنة بتكلفة إنشاء المراكز الاستيطانية الجديدة ، فإن تكلفة بعضها كان يمثل ثلاثة أضعاف ما كانت تكلّفه توسعة " لاموريسيار" ، ورغم ذلك فقد تمت الموافقة على إنشاء هذه المراكز الاستيطانية [66] .

تقدم المستوطنون في " لاموريسيار" بتاريخ 16ديسمبر 1882 أي بعد عام ونصف من آخر مشروع لهم ، بمخطط جديد للتوسعة يُظهِرُ خريطة " لاموريسيار" في وضعيتها الحالية ثم في وضعية التوسعة ، إذ تُشبِهُ هذه الأخيرة ، الهلال وهو يحيط بها بشكل نصف دائري ، حيث ينحدر من شمالها الغربي نحو جنوبها الغربي ، ليغوص جنوبا في إقليم قبائل "بني سميّل" ، ثم مواصلا مسلكه النهائي نحو الجنوب الشرقي . كانت شراهة المستوطنين تدفعهم هذه المرة إلى السيطرة على 1585هكتارا ، وهي مساحة التوسعة الجديدة فقط ، وليس المساحة الكلية لـ : "لاموريسيار" بعد التوسعة. كانت تقتضي التوسعة الحصول على 85 من الأراضي المروية لقبائل" بني سميّل " ، و300 ه من "مصلحة الدّومين" ، و800 ه من ملكية المحامي"سوكورجون" ، و400 هكتارٍ أخرى من الملكيات الخاصّة دون الإشارة إلى أسماء أصحابها ، وإن كان المخطط يضع أيضا ، ضمن دائرة التوسع العقاري المنشود ممتلكات "بيلار" الموجودة في الجزء الشمالي الغربي.[67]

قام المخطط بتهيئة 24 قطعة أرضية للبناء ، 15 منها للمشاريع الصناعية ، و 09 للمشاريع الزراعية ، مع إمكانية تحويل 04 قطع أرضية أخرى نحو المشاريع الفلاحية أيضا ، وبناء مقر جديد للدرك ، والإبقاء على 04 قطع قريبة منه كحدائق ، مع تحويل أرضية مقره السابق إلى أرضيتين سكنيتين ، كما

---

[65] ينظر : Anom , 2M, Boite N°184, colonisation, Département D'Oran ,Arrondissement de Tlemcen ,Etat Des Centres Créés ou à Agrandir Devant figurer Dans le programme General ,06-10-1882.

يتعلق الأمر بـ:: "تاتفامام"، "عين تايلوت "، "سيدى السنوسي"، "عين يسر "، " laCressonnette"، " le Caroubier"، بالإضافة إلى توسعة المركز القديم لـ :" عين فزة "، صنفتها اللجنة كأولوية ثانية، فيما صنفت مشروع إنشاء "le Caroubier " كأولوية ثالثة . ينظر :. Ibidem

[66] ينظر: Ibidem:

[67] ينظر: Anom ,2M, Boite N°88 , Plan du Territoires Actuel de Lamoricière Et de Agrandissement Projetés,16-12- 1882.

أشار المخطط إلى دخول بعض القطع الأرضية جنوب " لاموريسيار" بالقرب من طريق" بلعباس" ، دائرة النزاع ما بين الإخوة " كورتو " ، و دولة الاحتلال[68] .

تعرضت آمال المستوطنين بالتوسعة والتمدد لضربة موجعة ، فعند الفحص المتأنّي من طرف لجنة مقاطعات "تلمسان" لمشروع التوسعة الثالثة لـ: " لاموريسيار" في 22 ديسمبر 1882 ، تم استبعاد المشروع من طرف الإدارة الاستعمارية مُمَثَّلَةً في نيابة العمالة لـ: "تلمسان" ، دون تقديم إيضاحات ، أو حتى تبريرات عن ذلك الاستبعاد[69]. على أن مسألة الاستبعاد لم تكن لها علاقة في نظرنا بالمخصصات المالية ، بل بحساسية مصادر الوعاء العقاري ، و عدم اقتناع الإدارة الاستعمارية بجدوى المشروع في ذلك الوقت.

تمّت ترقية " لاموريسيار" إلى بلدية كاملة الصلاحيات سنة 1884 ، و كان هذا في حد ذاته فرصة أخرى أمام المستوطنين لأجل المطالبة بالمزيد ، جسّدتها سانحة الحكومة العامّة نهاية سنة1888 ، والتي طالبت المجلس البلدي في إطار ترقية المراكز الاستيطانية القديمة ، بإعداد دراسة وافية عن كيفية توسعة المركز استنادا إلى مجموعة من الضوابط الإدارية ، والإحصائية الصّارمة. أبانت تلكم الدراسة عن رغبة المركز في استحداث 50 مأوى جديد ، و التركيز على النشاط الزراعي باستحداث 50 عقد امتياز بمتوسط مساحة قدرت بـ: 10 هكتارات ، بالإضافة إلى عقود الامتياز الموجودة فعلا والتي كانت بعدد126 ، 48 زراعيًا ، و78 صناعيًا ، ومع استيفاء الدراسة تبيّن أن " لاموريسيار" قد أصبحت تتربع بداية سنة 1889 على مساحة قدّرت بـ: 4355.46.10 هكتارا (هذا دون احتساب مساحة التوسعة الجديدة) ، وبات في القرية 110 مأوي ، ومرشّحٌ لأن يصبح 160 ، لساكنة من الأوروبيين قدّر عددها آنذاك بـ: 1100 نسمة[70] .

---

[68] ينظر :Ibidem

[69] ينظر: Anom , 2M, Boite N°184, Colonisation, Department D'Oran ,Tableau Récapitulatif Des projets Présentés Dans L'Arrondissement De Tlemcen , Création De Nouveau Centres ou Groupe De Fermes isolées , Agrandissement D'anciens Centres, Tlemcen 22-12-1882

[70] ينظر : Anom,2M, Boite N°88, Tableaux statique résumant le résultat des études préscrites par les circulaires gouvernementales du 03 et 19 -11- 1888 en vue d'aides au développement des anciens centres, Dressé par le Maire Courtot, Lamoricière 28 janvier 1889.

في تقرير سابق للطبيب " إيميل فولميي " يشير فيه إلى ان عدد الأوروبيين القاطنين بـ: " لاموريسيار " هو:1200، بما فيهم الذين يسكنون بالمزارع المحيطة بها . ينظر:

كانت تشمل الدراسة الإحاطة بكل المشاريع ذات النّفع العام للمستوطنين الأوروبيين ، كأعمال جلب المياه ، و شقّ الشوارع الحضرية ، والطرق المسلكية ، والمسالك الفرعية ، واستكمال بناء المباني البلدية ، وأعمال التّشجير ، بغلاف ماليّ قدّر بـ :100000 فرنك ، 80000 منها تكون على عاتق دولة الاحتلال ، وتدفع عمالة وهران 10000فرنك أخرى ، وما تبقّى تدفعه المجالس البلدية للمستوطنين على شكل مساهمات [71] .

رأت الدراسة أيضا ، أنّ الوعاء العقاري اللّازم حاليا لهذه التّوسعة هو 520 هكتارا ، وأن عقود الامتياز المزمع إنشاؤها ستكون على حساب الأراضي التي يمتلكها عدد من الأوروبيين و يتركونها بوارا ، ولهذا فقد شدّدت الدراسة في إطار مشروع التوسعة الثالثة على أن يتحمّل العبء فيها ، الملاّكون الأوروبيون الذين يمتلكون1500 هكتارا من الأراضي البور [72] .

2.2.6-استكمال مشروع التوسعة الثالثة لـ : " لاموريسيار" و التركيز على انتزاع ملكية الأوروبيين مارس 1889- جوان1896

بدأت هذه المرحلةبالتفكير جدّيا في تفعيل المجلس البلدي لـ : " لاموريسيار" خلال مداولاته بتاريخ 09 مارس 1889 ، الصيغة القانونية التي تقتضي انتزاع الملكية من أجل المصلحة العامة ، حيث تم تحريكها من أجل الاستفادة من ملكية "سوكورجون" Secourgeon التي كانت بمساحة800هكتارا ، و متواجدة على الضّفة اليسرى لـ:" واد يسر" ، وهذا بعد استبعاد اتمام صفقة البيع ، والشراء بين الطرفين [73] .

Anom ,1M, Boite N°7, Rapport Dressé par Le Docteur Voullemier sur la salubrité de la circonscription médicale de Lamoricière, en réponse à la circulaire de Mr le préfet en date du 08 sep 1883, l'amoriciére1883.

[71]ينظر : Anom,2M, Boite N°88, Tableaux statique résumant le résultat des études préscrites par les circulaires gouvernementales du 03 et 19 -11- 1888 en vue d'aides au développement des anciens centres, Dressé par le Maire Courtot, Lamoricière 28 janvier 1889.

[72]ينظر: Ibidem

[73]ينظر: Anom,2M, Boite N°88, Arrondissement de Tlemcen, Commune De Lamoricière, Examen D'un projet d'expropriation, Extrait du délibération du conseil Municipal de La Commune de Lamoricière, Lamoricière 09-03-1889.

تشير مداولات المجلس البلدي لـ: " لاموريسيار " سنة 1896، أنه في سنة 1885 كان" سوكورجون " يمتلك 900 هكتارا من الأراضي غير المستغلة، خلافا لما تمّ تداوله آنذاك من أنه كان يمتلك 800 هكتارا . ينظر :

سجلت مداولات المجلس البلدي بأسلوب من العتاب اللبق أنه وباقتراح من رئيسه ، تمّ شرح الأسباب العميقة التي دفعته إلى هذا الحل ، منوّها بوقوف الإدارة الاستعمارية إلى جانب الاستيطان في المنطقة منذ نشأة المركز ، غير أن هذه الإدارة حسبه قد أساءت التقدير ، إذ لم تفكّر في توفير محجوزات كافية له من أراضي الجزائريين لاستخدامها وقت الحاجة ، لاعتقادها في ذلك الوقت ، أن الوعاء العقاري المخصص له عند الإنشاء كان كافيا للغاية ، كما أنها لم تتوقع له كل هذا الازدهار ، واصفا إياه بالمركز النظيف والصحي . واصل رئيس المجلس البلدي عرض حججه مسجلا ، أن وتيرة تزايد عدد سكانه لم تعد لتتناسب مع قدراته الاقتصادية ، وأن تثبيت اليد العاملة الأوروبية داخله حتى لا تضطرّ إلى الهجرة إلى ما سواه من المراكز الاستيطانية ، مرتبط بوجود مساحات زراعية كافية ، كون غالبية الأيدي العاملة الأوروبية بـ: "لاموريسيار" تعمل بالفلاحة [74] .

لكن ما المصالح الأخرى التي كان بالإمكان جنيها في حال نجاح هذه العملية ؟

كان الحصول على أراضي المحامي المستوطن "سوكورجون " الذي لم يستغل أرضه في الفلاحة لعدة سنوات ، سوف يفتح الباب أمام صفقات عقارية أخرى ، كون أراضيه تحتل موقعا استراتيجيا ، لكنها كانت تمنع الحصول على أراضٍ أخرى قريبة منها يمتلكها أوروبيون على شاكلته ، عبرت عنها مداولات المجلس البلدي بقولها :«عندما سيتم انتزاع الملكية عن تلك الأراضي ، سيُسمح للخواص بشراء أراضي "برنار و"بيتراي" المتاخمة لها » [75].

وبما أن انتزاع ملكية "سوكورجون " و وضعها تحت تصرف المستوطنين ، كان يحتاج إلى أموال كبيرة قدّرها المجلس البلدي بـ :100000 فرنك ، وبما أن دولة الاحتلال الفرنسي كانت عاجزة عن تقديم أراضٍ جديدة للمستوطنين في "لاموريسيار" ، فقد جاءت مداولات المجلس البلدي بالحل مسجلة:« إنّ الدولة التي لا تستطيع تقديم الأراضي للبلدية ، ستمنحها بكل تأكيد

Anom, 2M, Boite N°88, Arrondissement De Tlemcen, Commune de Lamoricière, Achat du Terrain Secourjeon, Extrait des Délibérations du Conseil Municipal de La Commune de Lamoricière, Lamoricière08-06-1896.

[74] ينظر: Anom,2M, Boite N°88, Arrondissement de Tlemcen, Commune De Lamoricière, Examen D'un projet d'expropriation, Extrait du délibération du conseil Municipal de La Commune de Lamoricière, Lamoricière 09-03-1889.

[75] Ibidem.

دعما بـ: 60.000 فرنكا ، وأن البلدية ستقترض 40.000 فرنكا من القرض العقاري لاستكمال المبلغ »[76].

كان المجلس البلدي عازما كل العزم على المضيّ في مشروعه التوسيعي للمركز ، مع الحرص على استخدام كل الأوراق الرابحة ، من ذلك الوسائط الممكنة من رجالات السياسة لا على مستوى مقاطعة "تلمسان "فحسب ، بل وعمالة" وهران" أيضا ، حيث تضمّنت مراسلة والي العمالة لنائبه بـ"تلمسان" إشارة إلى وساطة البرلماني " أوجين إيتيان"Eugéne Etienne ، صاحب الأفضال على الاستيطان في مدينة " تلمسان " ، والذي لم يقدم معلومات أخرى لوالي العمالة عدا طرح مسألة التوسعة. جاءت المراسلة رافضة للمشروع من حيث المبدأ ، معلّلة ذلك بأنّ الحاكم العام السابق" لويس تيرمان "Louis Tirman قد استبعده ، وليس أمام الحاكم العام الحالي"جول كامبون" Jules Cambon اختيار آخر غير الرّفض :«لأنّ الأسباب التي أدّت الى استبعاده (المشروع) ، لديها اليوم القِيمَةُ نفسها كما في ذلك الوقت »[77].

أطلع نائب الوالي لمقاطعة "تلمسان" مسؤوله المباشر ، بمجموعة من المعلومات التي كان قد الحّ في طلبها من المجلس البلدي لأجل الإحاطة الشاملة بالمسألة ، و إيجاد حلول أخرى من بينها : سؤاله عن الأراضي التي يمكن توجيهها للتوسعة في " لاموريسيار" ، وضعيتها الطوبوغرافية ، تصنيف نوعية تربتها ، ثم أصحابها أو ملّاكها[78].

جاء رأي الإدارة الاستعمارية حول مقترح المجلس البلدي لتوسعة" لاموريسيار" واضحا ، و صريحا ، بل مطابقا لنواميس الاستيطان السّامية ، فقد سجّل نائب مقاطعة " تلمسان ": « ليس في نوايا الإدارة العليا انتزاع ملكية أراضٍ يملكها أوروبي ، من أجل منحها لأوروبيين آخرين ، يجب استبعاد هذا الحلّ من مقترحات رئيس البلدية » [79] .

دافع نائب والي مقاطعة "تلمسان" من جهة أخرى ، عن القبائل الجزائرية ضد جشع المجلس البلد يومن يسبح في فلكه من المستوطنين ، الذين

---

[76] Ibidem

[77] Anom, 2M, Boite N°88, Département d'Oran, colonisation, Au Sujet de L'Agrandissement du Centre de Lamoricière, Lettre du Préfet au Sous-préfet De Tlemcen, Oran 18-06-1892.

[78] ينظر :- Anom,2M, Boite N°88,Département d'Oran, colonisation ,Sous-préfecture De Tlemcen, Au Sujet de L'Agrandissement du Centre de Lamoricière, Lettre du Sous-préfet De Tlemcen au Préfet D'Oran, Tlemcen19-09-1892.

[79] Ibidem.

قد يدفعهم اليأس من الحصول على أراضي "سوكورجون" إلى توجيه اهتمامهم نحوها ، مشددا على أن أي حل لانتزاع ممتلكات الجزائريين مرفوض ، اللهم عن طريق الشراء بصيغة الرضا بين الطرفين ، أو مبادلتهم بأخرى من خارج محيط التوسعة. خفت صوت المجلس البلدي لـ : " لاموريسيار" بعض الشيء ، عندما تم اعتبار مشروعه لاغيا في حال الإصرار عليه ، وأنّه لا يدخل ضمن أولويات الاستيطان في المنطقة ، كما فصلت توصيات نائب الوالي في أمر التوسعة ، وفى الحلول التي اختيرت لها بقوله: « لا مجال الآن على الأقل من توسعة مركز " لاموريسيار" بسبب استحالة الحصول على الأراضي الضرورية لذلك ، خارج صيغة هي مستبعدة من طرف الإدارة العليا بوضوح »[80].

تجدّدت مع جوان 1896مطالب التوسعة من طرف المجلس البلدي لـ : " لاموريسيار" ، الذي كان يرأسه آنذاك "ب.ماران" P.Marins ، وبالتالي تجددت رحلة البحث عن أوعية عقارية ، فبعد دراسة وافية للممتلكات الأوروبية الخاصّة غير المستغلّة ، كممتلكات " كوريراس " Cureyras ، " لامير جوندر ميرلو " Lamur Gendre Merlo ، " إيرينى كورتو" CourtotIrénie ، " سوكورجون " ، وقع الاختيار مجدّدا على ممتلكات هذا الأخير .

استُبْعِدَ هذه المرة خيار انتزاع ملكيته لها تحت طائل قانون المنفعة العامة ، لأن "سوكورجون " لم يعد من بين الأحياء ، وقد آلت ملكية أراضيه إلى ورثته ، كما أنّ مساحتها قد زادت مقارنة على ما كانت عليه في السابق لتصل 1100هكتارا سنة1896 ، و الحديث الدائر داخل المركز أنّ ورثته سيعرضون ملكيته للبيع[81]. رأى المجلس البلدي أنّه في حال شراء البلدية للملكية ، فإنّه

---

[80] Ibidem

[81] ينظر : Anom, 2M, Boite N°88, Arrondissement De Tlemcen, Commune de Lamoricière, Achat du Terrain Secourjeon, Extrait des Délibérations du Conseil Municipal de La Commune de Lamoricière, Lamoricière08-06-1896 .

للعلم فإن المجلس البلدي لـ: " لاموريسيار " سنة 1898 كان يضم 14 عضوا ، من بينهم عضوان جزائريان هما: "عمار بن صغير" ، و"محمد المليانى ".بدا لنا في تلك المداولات أمران ملفتان للانتباه ، أولها :أن المداولات انتهت كما هو مسجل على الساعة السابعة صباحا ، و هو وقت مبكر من النهار نسبيا ، ثانيهما: أن المناقشات كانت قد أثارت أسماء عدد من أصحاب الملكيات الكبرى ، كملكية أحد الإخوة "كورتو" ، و" بوشار" ، قبل اتخاذ قرار استبعادهما لصالح ملكية "سوكورجون " ، في الوقت الذى كان فيه كل من "إيميل كورتو" ، "إدوارد بوشار" ، أعضاء منتخبين داخل المجلس البلدي ، ووجه الغرابة أن

سيكون لهذه الأخيرة ميزة تفضيلية مقارنة بزبون آخر ، بعدها ستوجه نحو مستوطنين ويقوم المجلس البلدي بـ:« تقسيمها إلى35 عقد امتياز بـ :35هكتارا لكلّ عقد ، أين سيتمّ إنشاء تجمّع صغير بالقرب من المنبع المسمّى :"المهبول" (...) سيأوي هذا التجمع 140 أوروبيا على الأقل »[82].

خاتمة:

أحكم الاستيطان الأوروبي قبضته على "لاموريسيار" في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على وجه الخصوص ، وتكون تلك المقتصبة الاستعمارية قد مرت في تطورها ، بكل المراحل التي مرّت بها مئات المراكز الاستيطانية في الجزائر إبان العهد الاستعماري الفرنسي ، فمن مركز استيطاني بسيط في البداية يسكنه تجمع بشري ضئيل للغاية ، إلى بلدية مختلطة ، ثم بلدية كاملة ، مع مجال سكاني في تصاعد مستمر ، ومجال عقاري قابل للتمدد كل ما دعت الحاجة إلى ذلك ، وعليه فقد أمكن من خلال هذه الدراسة التوصل إلى النتائج التالية:

عرف المركز الاستيطاني "لاموريسيار" نهاية القرن التاسع أوج قوته ، إذ تضاعفت مساحة وعائه العقاري أربع مرات في العقود الأربعة التي تلت تأسيسه ، كما تضاعفت ساكنته الأوروبية إذ باتت تفوق 1100نسمة ، كما ازدادت قيمته المالية لتصل آلاف الفرنكات ، كنتيجة للمشاريع الاقتصادية الاستيطانية ، والمؤسسات الإدارية المستحدثة ، ولا شك أن تصاعد عمليات الاستيطان نهاية القرن التاسع عشر سيضغط على الأوروبيين للمطالبة بمزيد من التوسعة للمركز ، ومحاولة زيادة مقدراته الاقتصادية حتى تنسجم وعدد ساكنته من الأوروبيين ، ما سيؤدى إلى المزيد من سلب العقار الجزائري ، وتحويله إلى عقود امتياز على شكل مبانٍ سكنية ، أو استثمارات فلاحية ، أو صناعية .

أصبحت لبعض كبار المستوطنين سلطة سياسية من خلال تواجدهم كأعضاء داخل المجلس البلدي ، من أمثال : "كورتو" ، " أوبريم" ، "ماران " ، " فرونتي" ، "بوشار" ، "باستوريل" ، ولا شك أنهم استطاعوا نسج علاقات نفعية

المداولات لا تحتفظ بأن أحدا منهما ، قد عبّر عن رفضه للعملية على الأقل من وجهة تضامنية. ينظر :. Ibidem

[82] Ibidem.

لكنه عند التفحص الجيد لمشروع المجلس البلدي لـ: "لاموريسيار" في مداولاته لسنة 1896 ، فإننا سنلاحظ استحالة تقسيم ممتلكات "سوكورجون " إلى 35 عقد امتياز بـ:35 هكتارا لكل عقد ، لأنه في هذه الحالة سيحتاج المجلس البلدي إضافة إلى الـ 1100 هكتار الخاصة بورثة " سوكورجون" ، إلى 125 هكتار إضافية.

برجالات السياسة ، ورموز الاستيطان في الجزائر ، وموظفي المنظومة الاستعمارية كـ: " مصلحة الاستعمار" ، و"الدومين" ، وتجنيد بعض البرلمانيين الفرنسيين من أجل التأثير على قرارات الموظفين الاستعماريين الساميين ، مع ابتهاجهم بعودة النظام الجمهوري الذى قبر غريمه الإمبراطوري المتّهم حسبهم بالعقم الاستيطاني ، كل هذا من أجل الحفاظ على مصالح منتخبيهم وقت اللزوم ، فلقد خوّلوا لأنفسهم أن يكونوا منبرا للمستوطن الأوروبي ، وجذوة الاستيطان التي لا تنطفئ شعلتها في " لاموريسيار" .

كشفت تصرفات المستوطنين الأوروبيين عن وجوههم الحقيقية ، فهم مستثمرون زراعيون بدون ضمير وقت الرخاء ، ناهبون لممتلكات الجزائريين بدون حسيب ولا رقيب ، أمّا وقت الحاجة فهم ميليشيات مسلّحة متضامنة تدافع عن مكاسب الاستعمار ، ويدافع هذا الأخير عن مكاسبها ، حتّى و إن جرى تصادم للمصالح بين الطرفين بين الحين والآخر.

انتهج المستوطنون في " لاموريسيار" كل السياسات الاستيطانية الممكنة ، فمن استنزاف أراضي قبائل " أولاد ميمون" في العهد الإمبراطوري من أجل تحقيق التوسعة الأولى والثانية ، إلى الاهتمام مع السنوات الأولى من العهد الجمهوري بأراضي قبائل بني "سميل" ، وبعض أراضي الأوروبيين التي كانت تستغل بنظام الخماسة ، ومواصلة الضغط على " مصلحة الدومين" لتسليمهم بعض الأراضي المصادرة ، ولقد بلغ جشعهم في ثمانينيات القرن التاسع عشر ، حد التفكير في تطبيق قانون المنفعة العامة على أبناء جلدتهم من أمثال المستوطن "سوكورجون" ، بغية الحصول على أوعية عقارية جديدة ، هي في الأصل ملكيات أوروبية واسعة لكنها مهملة ، هذا القانون الذى لطالما تذرع به الاستعمار الفرنسي من أجل سلب ممتلكات الجزائريين ، قبل التجهّز لشرائها من ورثته بسعر تفضيلي ، لأن الزبون هذه المرة هو: المركز الاستيطاني لـ: "لاموريسيار" .

نجح الاستيطان الأوروبي مستفيدا من تسهيلات الإدارة الاستعمارية ، وانحيازها لصالح المستوطنين بما له علاقة بعقود الإمتياز ، ودفاع المستوطنين عن بعضهم البعض في اللجان التفتيشية الاستعمارية ، في استنزاف موارد"لاموريسيار" الزراعية ، وتحويلها إلى سلة غذاء حقيقية بغية سد حاجة المستعمر في مقاطعة " تلمسان " ، والاستعداد لخدمة مصالحه الاقتصادية في الخارج ، حيث نتج عن تلك المعادلة الاستيطانية ثراء فاحش لثلة من المستوطنين في زمن قياسي ، الذين وضعوا أيديهم على أخصب الأراضي ،

وبالمقابل نُبذ على الهامش عدد هام من أفراد قبيلة "أولاد ميمون "الذين سلبت أراضيهم في السنوات الأولى لنشأة "لاموريسيار" ، ثم جاء الدور على القبائل الأخرى "بني سميّل" ، و"أولاد بالغ" ، و"اهل الواد " ، الذين انهارت مكانتهم الاجتماعية بسبب الفقر ، والعوز ، مع الخوف الدائم من أن يتمدد الاستيطان على حساب ما تبقى لهم من أراضٍ .

لم يثبط من عزيمة المستوطنين الأوروبيين استبعاد الإدارة الاستعمارية الفرنسية التوسعة المنشودة الثالثة لـ : "لاموريسيار" أواخر سنتي 1882 و 1892 ، لعلمهم بقدرتهم على استخدام كل الوسائل لنيل مبتغاهم ، لكنه بيّن إصرار الاستيطان كل مرة على الدفع بمشاريع التوسعة ، ومحاولة فرضها حتى في غياب الأوعية العقارية ، وفي أحيان أخرى ، حتى عند عدم اقتناع الإدارة الاستعمارية بجدواها ، أضف إلى ذلك انه لم يكن نقص الموارد المالية ليثنيهم أيضا عن أهدافهم الاستيطانية ، فقد دفعهم طموحهم إلى الاعتماد بنسبة هامة على الموارد المالية الاستعمارية ، و الاقتراض من البنوك الربوية لعلمهم ان مُقَدرات "لاموريسيار" تستطيع الإيفاء بالديون مستقبلا.

وعموما فالمكتبة التاريخية الجزائرية بحاجة لمثل هذه الدراسات المحلية ، التي تهتم بوضعية الريف خلال العهد الاستعماري عموما ، والريف التّلمساني بصفة خاصة ، من أجل فهم عمق الآثار الاقتصادية ، والاجتماعية التي ألحقتهما السياسة الاستيطانية الاستعمارية به.

قائمة المصادر والمراجع:

-Anom, 2M, Boite N°88, Arrondissement De Tlemcen, Commune De Lamoricière, Achat du Terrain Secourjeon, Extrait des Délibérations du Conseil Municipal de La Commune de Lamoricière, Lamoricière08-06-1896.

-Anom,2M, Boite N°88, Arrondissement de Tlemcen, Commune De Lamoricière, Examen D'un projet d'expropriation, Extrait du délibération du conseil Municipal de La Commune de Lamoricière, Lamoricière 09-03-1889

-Anom ,2M, Boite N°88, Arrondissement de Tlemcen, commune de Lamoricière, Rapport sur la question de Défense du village de Lamoricière Au Cas D'un Danger plus ou Moins Général, le Maire Courtot , lamoriciére23 -12- 1888.

-Anom , 2M, Boite N°184, colonisation, Département D'Oran ,Arrondissement de Tlemcen ,Etat Des Centres Créés ou à Agrandir Devant figurer Dans le programme General ,06-10-1882.

-Anom , 2M, Boite N°88,Commune Mixte De Lamoricière ,Tableau du Programme General de La Colonisation, Dressé Par L'Administrateur, Lamoricière 04-06-1881.
-Anom , 3u, Boite N° 2, Consistoire israélite de la circonscription D'Oran, Rapport au préfet du membre délégué pour le président absent du consistoire, Oran 10-08-1883.
-Anom , 2M, Boite N°184, Colonisation, Département D'Oran ,Tableau Récapitulatif Des projets Présentés Dans L'Arrondissement De Tlemcen , Création De Nouveau Centres ou Groupe De Fermes isolées , Agrandissement D'anciens Centres, Tlemcen 22-12-1882 .
-Anom ,2M, Boite N°150, Département D'Oran, Arrondissement De Tlemcen, Rapport De L'administrateur de La Commune Mixte D'Ain Feza , Ain Feza 01-07-1888.
-Anom, 2M, Boite N°88, Département d'Oran, colonisation, Au Sujet de L'Agrandissement du Centre de Lamoricière, Lettre du Préfet au Sous-préfet De Tlemcen, Oran 18-06-1892.
-Anom ,1S, Boite N°30 , Instruction Publique, Statistiques Des Ecoles De La Commune de Tlemcen, Dressé par Le Maire, Tlemcen 15-05-1872.
-Anom , 2M, Boite N°88 , Département D'Oran, Directeur du Service De L'Enregistrement Des Domaines et Du Timbre Bureau De Tlemcen, Oran 24-03-1885.
-Anom,2M, Boite N°88,Département d'Oran, colonisation ,Sous-préfecture De Tlemcen, Au Sujet de L'Agrandissement du Centre de Lamoricière, Lettre du Sous-préfet De Tlemcen au Préfet D'Oran, Tlemcen19-09-1892.
-journal Le Mobacher, 12 Novembre 1875.
-Anom ,2M, Boite N°88, Division d'Oran, commission instituée en exécution de l'article 8 du Décret 26 avril 1851 , procès-verbal de vérification de concession de m. Dupuit Théodore et Julia pierre, ouled-mimoun 17-04-1864.
-Anom ,2M, Boite N°88, Notices Historiques et Statistiques sur le centre européen de Lamoricière, Le Commissaire Civil, Lamoricière 01-03-1877.
-Anom , 2M, Boite N°88 ,plan Des Terrains De Lamoricière Remis Par Le service des domaines à celui de La Colonisation, Dressé par Le Géomètre En Chef ,Oran 11-08-1882.
-Anom ,2M, Boite N°88, Plan Du Territoire Actuel De Lamoricière, et de L'agrandissement Projeté,16 -12-1882.
-Anom , 2M, Boite N°88, Procès-verbal de vérification de concessions au villageDes Ouled –Mimoun cercle militaire et subdivision de Tlemcen , Dressé sous la forme sommaire et collective conformément aux instructions ministérielles contenus en la circulaire de S.E en Date du 28 -08- 1860, titre 03, 3éme alinéa, 15-07-1861.

-Anom, 1M, Boite N°03, Rapport d'ensemble sur le service de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen, 1858-1859, Tlemcen 16-06-1860.
-Anom ,1M, Boite N°7, Rapport Dressé par le Docteur Voullemier sur la Salubrité de la circonscription médicale de Lamoricière, en réponse à la circulaire de Mr le préfet en Date du 08 sep 1883, Lamoricière 01octobre1883.
- Anom ,2N, Boite N° 88, Rapport à L'empereur, Paris 15-01 1868.
-Anom ,2M, Boite N°88, Tableau statistique Résumant le Résultat des études prescrites par les circulaires gouvernementales des 03 et 19 novembre 1888, En vue d'aides au développement des anciens centres, Dressé par le maire Courtot , Lamoricière 28-01- 1889.
-Anom 1H, Boite N°7, Territoire civil de la province d'Oran, Arrondissement de Tlemcen, Statique Agricole de l'Algérie, Au 31-12-1877.
- Anom , 1M, Boite N°5,Tournée de M. le gouverneur général à Tlemcen, Mai 1876.
-Anom , 1M, Boite N°5,Tournée préfectoral à Tlemcen, du 10Au 19 Mai 1881.